

## الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية للبنك المصري الخليجي

### أولاً: التعريفات

- **البنك:** يقصد به البنك المصري الخليجي (ش.م.م) سجل تجارى رقم ٨٨٥٠٢ صادر من مكتب سجل تجارى استثمار القاهرة والكائن مركزه الرئيسى فى ٨، ١٠٠ شارع أحمد نسيم - محافظة الجيزة، وجميع فروع جمهورية مصر العربية أو خلفاؤه أو الأشخاص الذين يتنازل عنهم.
- **العميل:** يقصد به صاحب أو أصحاب الحساب.
- **الحساب:** يقصد به أى حساب مفتوح لدى البنك المصري الخليجي ويشمل ذلك كافة أنواع الحسابات لدى البنك.
- **حساب MINT للأشخاص الاعتبارية:** هى الحسابات التى يقع سن مالكةا/الشركاء فى ملكيتها فى الشريحة العمرية لعملاء MINT التى تحدد وفقاً لسياسة البنك المعمول بها فى حينه والتي يتم الإعلان عنها على الموقع الرسمى للبنك المصري الخليجي.
- **يوم العمل:** يقصد به أى يوم يكون فيه البنك مفتوحاً لمزاولة أعماله بصورة رسمية بمركزه الرئيسى.
- **العمولات والمصاريف والرسوم:** يقصد بها مختلف أنواع الرسوم التى يقوم البنك بتحصيلها مقابل الخدمات والمنتجات المقدمة للعميل أو التى يقوم البنك بسدادها نيابة عن العميل، ويمكن الإطلاع عليها من خلال لائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة بموقع البنك الإلكتروني أو من خلال الفروع.
- **عنوان المراسلات:** هو العنوان الذى قام العميل بتسجيله لدى البنك بغرض إستلام كشوف الحساب والمراسلات المطبوعة من البنك.
- **كشف الحساب:** يعنى كشف الحساب الذى يظهر الرصيد وأى عمليات خصم أو إضافة تمت على الحساب خلال الفترة التى صدر كشف الحساب بخصوصها.
- **الشخص المفوض / الأشخاص المفوضون:** الشخص أو الأشخاص المفوضون من قبل العميل (حسب ما يتم إبلاغ البنك به من وقت لآخر) بفتح وإدارة الحساب وفقاً لتعليمات العميل وتقديم البيانات والمستندات والإقرارات والتعهدات المطلوبة نيابة عن العميل.

### ثانياً: الشروط والأحكام

١. هذه الشروط والأحكام توضح التزامات البنك تجاه عملائه بالإضافة إلى التزامات العملاء تجاه البنك، وتطبق على كافة أنواع الحسابات التى يتم فتحها بالعملة المحلية أو الأجنبية بأى من فروع البنك، كما تسرى على هذا التعاقد التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن، والأحكام الواردة فى قانون التجارة المصرى والقانون المدنى وقانون البنك المركزى المصرى وتعديلاتهم.
٢. يكون نموذج (فتح حساب للأشخاص الاعتباريين) وما يتضمنه من بيانات وشروط وأحكام بمثابة العقد بين البنك المصري الخليجي والعميل على فتح وإدارة الحساب موضوع هذا العقد. ويكون هذا العقد غير محدد المدة ويتم إنهائه وفقاً لشروط الإنهاء الواردة بهذا النموذج.
٣. يقر العميل بعلمه بأنه سيتم إلغاء الإمتيازات المقررة على الحساب فور تجاوز سن المالك/الشركاء فى الملكية الشريحة العمرية لعملاء MINT المحددة وفقاً لسياسة البنك المعمول بها فى حينه والتي يتم الإعلان عنها على الموقع الرسمى للبنك المصري الخليجي.
٤. تشكل هذه الشروط والأحكام وتعديلاتها جزءاً لا يتجزأ من مستندات فتح الحساب والمستندات المتعلقة بالخدمة المصرفية ذات العلاقة والتي يقدمها البنك للعميل. ويحق للعميل الإطلاع على نموذج فتح الحساب قبل التوقيع عليه، كما يحق له الحصول على نسخة منه فى أى وقت لاحق بعد فتح الحساب، كما يحق للعميل الإطلاع على الشروط والأحكام السارية فى أى وقت من خلال الموقع الإلكتروني للبنك المصري الخليجي و/أو الحصول على نسخة منها من خلال أى من فروع البنك المصري الخليجي.
٥. لدى قيام البنك بعرض المستندات والمعلومات والعقود بخصوص أى خدمة أو منتج فإن ذلك يتضمن التفاصيل الكاملة بشأن الإلتزامات المترتبة على العميل مقابل حصوله على الخدمة أو المنتج، ومن ثم على العميل أن يحرص على الإطلاع على هذه المعلومات والإلتزامات وأن يتأكد من فهمه الكامل لها ومن قدرته على الإلتزام بها قبل التوقيع على أى منها.
٦. إن توقيع العميل على نماذج وطلبات فتح الحسابات أو الإشتراك فى أى استخدام أى من الخدمات/المنتجات التى يقدمها البنك وتنفيذ أى معاملة لدى البنك، تعتبر جميعها قبولاً من جانب العميل للشروط والأحكام المنظمة لها وكذلك أية تعديلات قد تطرأ عليها من وقت لآخر من جانب البنك المصري الخليجي.
٧. يتعين على العميل أن يقدم دائماً المعلومات الكاملة والدقيقة عند إستيفاء أى نماذج خاصة بالبنك وألا يقيم بإخفاء أى معلومات مطلوبة قد تكون هامة لمصلحته أولاً، وألا يقدم تفاصيل خاطئة حتى يساعد البنك على تقديم الخدمات المناسبة له بأفضل طريقة ممكنة.
٨. يقر العميل بأن لائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك وتعديلاتها تعد جزءاً لا يتجزأ من هذه البنود والشروط ويحق للعميل الإطلاع على التعريفات السارية فى أى وقت من خلال الموقع الإلكتروني للبنك و/أو فروع البنك المصري الخليجي وفى حالة إجراء أى تعديلات عليها يتم إخطار العميل مسبقاً عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
٩. يجب أن لا يقدم العميل، تحت أى ظرف، أى تفاصيل بشأن حسابه البنكى أو أى معلومات أخرى مصرفية دقيقة إلى أى طرف آخر مع التأكد من الإحتفاظ ببطاقات الخصم أو الائتمان وإسم المستخدم والرقم السرى فى أماكن سرية وأمنة والتأكد من عدم الإحتفاظ بإسم المستخدم والرقم السرى فى مكان واحد.
١٠. يتعين على العميل تحديث المعلومات الشخصية الخاصة به بما فى ذلك بيانات الإتصال (عنوان السكن والعمل، والبريد الإلكتروني، ورقم الهاتف) بحيث يكون التحديث بشكل مستمر سواء عند طلب البنك ذلك أو عند حدوث أى تغيير لدى العميل بشأن تلك البيانات، وسيكون العميل مسئولاً عن المعلومات التى لم يتم بتزويد البنك بها وما قد ينتج عن ذلك.
١١. فى حال إكتشاف العميل لأية عمليات مجهولة أو غامضة أو غير معروفة على حسابه أو الشك فى أن أى معاملة بها سرقة أو إختلاس أو تلاعب فى الحسابات أو خصم معاملات غير مصرح بها من حساباته، فعلى العميل إبلاغ البنك بذلك على الفور ودون تأخير.
١٢. فى حالة عدم الإلتزام العميل بما ورد بهذه الشروط والأحكام بخصوص تأمين وسرية البيانات والحفاظ على البطاقات وكلمات السر فإنه يتحمل المسئولية الكاملة عن أية معاملات تمت دون موافقته وما يترتب عليها من عمولات ومصاريف.
١٣. يقر العميل بأنه المالك الأصيل والمستفيد الحقيقى والوحيد من فتح الحساب، وأن كافة الأموال والتعاملات على الحساب من مصادر مشروعة وقانونية. كما يقر بعدم وجود أية قيود قانونية على حريته فى التعامل على حساباته.
١٤. يقر العميل أن البيانات المذكورة بطلب فتح الحساب صحيحة وحقيقية وكاملة، كما يقر بأنه سوف يقوم بتحديث أى من (بيانات الحساب/مستندات فتح الحساب) فور حدوث أى تغيير فيها أو خلال ٣٠ يوم من حدوث أى تغيير عليها أو بناء على طلب البنك. كما يتعهد العميل بإخطار البنك كتابياً فور حدوث أى تعديلات على (المفوضين بالتوقيع / عنوان العميل / عنوان المراسلات) ويخلى البنك مسئوليته فى حالة عدم وصول الإخطار الكتابى فى الوقت المناسب. كما يصرح العميل للبنك المصري الخليجي أو من يفوضه بالتأكد من صحة المعلومات بالإتصال بأى جهات أخرى.
١٥. يقر العميل بشكل نهائى وغير مشروط بأن كافة الإبداعات التى تتم بحسابه بأية وسيلة مصرفية - سواء تمت من خلال المفوضين بالتعامل على الحساب أو مندوبيه أو عن طريق الغير- فى حالة عدم الإعتراض عليها خلال ٣٠ يوماً من دخولها الحساب، مملوكة له ملكية تامة وأنه يعلم مصدرها ويقر بمشروعية وأنها من مصادر قانونية.

١٦. يقر العميل بأنه قد أفصح على مسؤوليته الكاملة ببيانات صحيحة وكاملة فيما يتعلق بتصنيف العميل وفقاً لقانون الفاتكا، وأنه قد أفصح عن كافة البيانات التي تشير إلى الشكل القانوني للعميل وطبيعة نشاطه ومصادر دخله وكذلك كافة البيانات التي تشير للنسبة الأمريكية أو أحد مؤشرات الهوية الأمريكية سواء للعميل أو للمساهمين وأنه يتعهد بإخطار البنك كتابياً حال حدوث أية تغييرات أو تعديلات في أي من تلك البيانات، كما يتعهد بتزويد البنك المصري الخليجي بأية معلومات أو بيانات أو مستندات للوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بتطبيق قانون الفاتكا FATCA .
١٧. يصرح العميل للبنك المصري الخليجي بالإفصاح عن أية بيانات أو تقديم أى مستندات تتعلق بالعميل و/أو جميع أنواع حساباته البنكية الحالية أو المستقبلية لدى البنك سواء كانت حسابات مستقلة أو مشتركة إلى أي جهة ذات صلة بتنفيذ قانون الضرائب الأمريكية - الفاتكا FATCA ، أو أي قانون آخر يكون البنك ملتزماً بتطبيق أحكامه، وذلك سواء كانت تلك الجهة محلية أو خارجية مع التصريح لتلك الجهة بتبادل تلك المعلومات مع أي أطراف أخرى لأغراض تطبيق هذا القانون.
١٨. يقر العميل بأنه يعي ويعلم بأن البنك المصري الخليجي غير مخول بتقديم مشورة أو معلومات ضريبية له سواء فيما يتعلق بتطبيق قانون الفاتكا FATCA أو أي قانون ضريبي آخر، وأنه في حالة وجود أي إستفسارات أو بنود غير واضحة من جانبه بخصوص قانون الفاتكا فإنه يتعين عليه مراجعة مستشار ضريبي ودون أدنى مسؤولية على البنك المصري الخليجي.
١٩. يحافظ البنك على سرية كل ما يتعلق بالعميل ومعاملاته لدى البنك ويتبع سياسة الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعميل والحساب نفسه وفقاً لما يقتضيه قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي وتعديلاته ويصرح العميل للبنك بالكشف عن كل أو بعض بياناته أو البيانات الخاصة بمعاملاته طبقاً للقوانين السارية والمعمول بها في حالة إتخاذ أية إجراءات قانونية لإستيفاء حقوقه قبله أو لإثبات حقه في نزاع قضائي ينشأ بين البنك وبينه بشأن هذه المعاملات، كما يوافق العميل على أن يفصح البنك عن كافة المعلومات الخاصة به إذا تم إصدار أمر قضائي طبقاً للقانون المصري أو لتمكين البنك من الإلتزام بأى من المتطلبات الرقابية التي يخضع لها أو لتقديم أي من الخدمات والمنتجات وفقاً للضوابط الخاصة بها.
٢٠. يفوض العميل البنك المصري الخليجي في الإستعلام عن حسابه/حساباته لدى أي من البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية أو أي من البلاد في الخارج وله في سبيل ذلك الحصول على أية بيانات قد يتطلبها ذلك.
٢١. يلتزم البنك بتطبيق كافة القوانين والقواعد السارية ومتطلبات برامج (الحظر/العقوبات) في كافة الولايات القضائية التي يمارس أعماله من خلالها كما لا يقبل البنك إنشاء علاقة مصرفية أو تنفيذ أي معاملات بنكية تتضمن أي أطراف (سواء أفراد/شركات/بنوك ..... الخ) محظور التعامل معها سواء كان هذا الحظر بموجب تعليمات السلطات القضائية/الرقابية المختصة محلياً و/أو دولياً.
٢٢. مع عدم الإخلال بما تقدم، فإنه في حالة عدم إستيفاء العميل لأي بيانات أو مستندات مطلوبة وفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للبنك، فإنه يحق للبنك منفرداً وفقاً لتقديره المطلق رفض تقديم أي خدمات على هذا الحساب لحين إستيفاء المطلوب.
٢٣. يوافق العميل على حق البنك في قبول أو رفض هذا الطلب. وفي حالة قبول الطلب، يصرح للبنك بخصم كافة المصاريف والعمولات المرتبطة بالخدمات التي قام بإختيارها من حسابه وذلك وفقاً لللائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة بموقع البنك الإلكتروني وفي الفروع. وفي حالة طلب العميل معرفة أسباب رفض طلبه يقوم البنك بقبول أو رفض طلب العميل وفقاً لتقديره المطلق.
٢٤. في حالة رفض البنك فتح الحساب للعميل وفقاً لتقديره المطلق وفقاً للإجراءات والسياسات المعمول بها في هذا الشأن، فإنه يحق للعميل إستعادة المستندات الأصلية فقط المقدمة من جانبه للبنك لدى طلب فتح الحساب وذلك خلال مدة شهرين بحد أقصى من تاريخ إخطاره برفض الطلب وفي حالة عدم حضور العميل لإستلام تلك المستندات خلال تلك الفترة سقط حقه في المطالبة بأى من هذه المستندات بشكل نهائي وبعد ذلك تفويضاً من جانبه للبنك لإتلاف تلك المستندات وفقاً لإجراءات البنك المعمول بها في هذا الشأن.
٢٥. هذا الحساب والحسابات الفرعية منه خاضع لمصرفات ورسوم والتي تتضمن مصاريف فتح الحساب، مصاريف إصدار كشف الحساب الورقي، ومصاريف خدمة الحساب السنوية ويتم خصم هذه الرسوم والمصاريف وفقاً لللائحة أسعار الخدمات المصرفية للبنك المعلنة والسارية في حينه والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا.
٢٦. يقر العميل بالالتزامه بسداد كافة المصاريف/الرسوم/العمولات المستحقة للبنك والمعلقة على الحساب، وعدم الإخلال بأى بند من بنود العقد المبرم وبأنه في حالة عدم التزمه بما ورد فإنه يحق للبنك إتخاذ اللازم نحو إغلاق حساب العميل.
٢٧. يقر العميل بأن تمتعه باعفاء من مصاريف أو عمولات مقررة على عملية أو خدمة مصرفية أو أكثر لا يبلغى حق البنك في تحصيلها على عمليات أو خدمات مصرفية مماثلة أو مشابهة لاحقاً.
٢٨. للبنك الحق في أن يعدل سعر العائد المطبق على الحسابات الدائنة أو المدينة في أى وقت وفقاً لتقدير البنك وبما لا يخل بتعليمات (حماية حقوق العملاء) الصادرة من البنك المركزي المصري في هذا الشأن.
٢٩. في حالة رغبة العميل في نقل حسابه إلى فرع آخر أو إغلاق الحساب موضوع هذا التعاقد، سيقوم البنك المصري الخليجي بخصم الرسوم والمصاريف المقررة الخاصة بنقل أو إغلاق الحساب وفقاً لشروط التعاقد ولللائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك المصري الخليجي المقررة في حينه والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا.
٣٠. في حالة وجود أي شكوى للعميل، فيحق له تقديم شكواه للبنك المصري الخليجي من خلال أي من وسائل تقديم الشكوى لدى البنك، ويتم الرد على الشكوى خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ إستلامها (فيما عدا الشكاوى المتعلقة بمعاملات مع جهات خارجية حيث سيتم إخطار العميل بالمدّة اللازمة لدراسة الشكوى وفقاً لطبيعة العملية محل الشكوى) وفي حالة عدم قبول العميل لمحتوى الرد يحق له إعادة تقديم الشكوى خلال ١٥ يوم من تاريخ إستلام الرد متضمناً أسباب عدم القبول وفي حالة عدم قبول الرد النهائي على شكواه من جانب البنك فإنه يحق له تصعيد الشكوى إلى البنك المركزي وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن. علماً بأنه لا يجوز للعميل توجيه أي شكوى للبنك المركزي المصري مباشرة قبل الرجوع إلى البنك المصري الخليجي أولاً. ويمكن للعميل الإطلاع على وسائل وقواعد والإجراءات التصحيحية لتقديم الشكوى على الموقع الإلكتروني للبنك أو الرجوع إلى أي فرع من فروع مصرفنا.
٣١. يحق للعميل إجراء مقاصة أو تسوية لحساباته في أى وقت ويستثنى من ذلك الحالات التي يكون الحساب فيها مهوئاً لصالح البنك أو راکد أو متحفظ عليه أو وجود أي سبب قانوني يمنع التصرف في الحساب.
٣٢. يتم إرسال أي إخطار أو طلب أو أية مراسلات إلى العميل على عنوانه الثابت بسجلات البنك، وتعتبر جميع المراسلات والمكاتبات والإخطارات التي يرسلها البنك للعميل وفقاً لبيانات العميل المسجلة لدى البنك صحيحة ما لم يخطر البنك بما يفيد تغييرها وذلك فور حدوث التغيير بموجب خطاب موسى عليه بعلم الوصول، وتعتبر كافة مراسلات البنك قد سلمت للعميل بمجرد إرسالها بالبريد العادي/البريد المسجل/الرسائل النصية/البريد الإلكتروني - وفقاً لبيانات العميل المسجلة لدى البنك وفقاً لإفادة العميل - وتعتبر سجلات البنك وسائر الأوراق والوسائل دليلاً على صحة توجيه هذه المراسلات وإثباتاً لمحتواها ومنتجة لكافة آثارها القانونية دون إعتراض من صاحب الحساب على ذلك.
٣٣. يقوم البنك بإبلاغ العميل بكشف برصيد حسابه بحد أقصى كل ثلاثة أشهر ميلادية وفقاً لمتطلبات قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، ويعكس هذا الكشف المعاملات التي تمت على حساب العميل خلال فترة كشف الحساب، وفي حالة عدم وصول إعتراض من العميل بموجب كتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو إعتراض كتابي يسلم لأى من فروع مصرفنا على الرصيد أو المعاملات الموضحة بكشف الحساب خلال ثلاثون يوماً من تاريخ إبلاغه بالرصيد يُعتبر العميل موافقاً على صحة ما ورد بكشف الحساب ما لم يثبت العكس، وتعتبر كشوف الحساب الورقية قد وصلت إلى العميل بمجرد إرسالها عبر البريد على آخر عنوان مبلغ إلى البنك من العميل.
٣٤. حفظ البريد في البنك يشمل أية إشعارات أو مراسلات أو وثائق أو أوراق تجارية مرتدة وتخضع لرسوم ومصاريف البنك وفقاً لللائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة ويلتزم العميل بمراجعة البنك بشكل دوري (بحد أقصى كل ثلاثة أشهر) لإستلام المراسلات الخاصة به ويسقط حقه في المطالبة بالتعويض عن أي ضرر قد يترتب على حفظ مراسلاته لدى البنك أو على عدم قيامه بإستلامها في الوقت المناسب.
٣٥. كافة المراسلات مع العميل ستكون باللغتين العربية و/أو الإنجليزية وذلك من خلال وسائل الإتصال المتاحة على سبيل المثال وليس الحصر: الخطابات المسجلة - كشوف الحساب - الرسائل النصية القصيرة - مركز الخدمة الهاتفية - الإتصال التليفوني.

٣٦. يتعين على العميل أن يتأكد من الاحتفاظ بدفتر الشيكات الصادر له من البنك في مكان آمن ويتحمل مسؤولية كل ما يترتب على ضياع أو سرقة أو تزوير أو إستعمال غير قانوني للشيكات، كما يتعهد العميل أيضا بإخطار البنك فوراً في حالة فقد أحد الشيكات، وفي حالة تأخر أو تخلف العميل عن إبلاغ البنك فيكون العميل مسؤولاً وحده عن أى خسارة قد تترتب على إساءة إستعمال الشيكات.
٣٧. يقبل البنك أوامر إيقاف دفع الشيكات في حالات الفقد أو السرقة أو إفلاس حاملها أو لأى أسباب أخرى قد يراها العميل صاحب الحساب الجارى، ويكون إيقاف الدفع تحت مسؤولية العميل الكاملة، وفي هذه الحالة يتم تجميد مقابل وفاء الشيك لحين الحصول على إقرار موقع عليه من كل من العميل (الساحب) والمستفيد بما يفيد عدم سابقة تظهيره وحصول المستفيد على قيمته.
٣٨. يقر العميل بتفويضه للبنك في الخصم من الحساب وتنفيذ جميع العمليات المصرفية نيابة عنه كتحصيل الشيكات والكمبيالات والكوبونات والمسحوبات المخضومة والمغطاه والمشتراه والموقعه منه، وكذا شراء وبيع الأوراق المالية وفتح الإتمادات وعمليات بيع البضائع، ويفوض البنك في إجراء البروتستو على الكمبيالات والشيكات في حالة عدم الدفع أو عدم القبول، وقيدها في الحساب، كما يفوض البنك في إجراء كافة القيود الحسابية اللازمة على الحساب و/أو إعادة قيدها بالشكل الذى يتناسب مع صحة الحسابات. وتعتبر جميع الأوامر الصادرة من وإلى البنك بشأن هذه العمليات وغيرها تنفيذاً لهذا التفويض الذى يظل سارى المفعول طالما بقى الحساب مفتوحاً وتحت كامل مسؤولية العميل.
٣٩. يقر العميل بإعفاء البنك ومراسليه وتابعيه من أى مسؤولية تتعلق بتأخير العرض أو بتقديم أو عمل بروتستو عدم الدفع أو المستندات/الأوراق التجارية الأخرى المودعة منهم برسم التحصيل أو الخصم، كما يقر العميل بإعفاء البنك من أى مسؤولية قد يتعرض لها نتيجة إتخاذ أو عدم إتخاذ الإجراءات القانونية لإجبار المدين على الدفع فى الميعاد المحدد، كما يقر بالتزامه بالسداد الفورى لكافة الرسوم والمصاريف والغرامات القضائية التى قد يتكبدها البنك فى سبيل ذلك.
٤٠. يقر العميل بعدم مسؤولية البنك عن خسائر البريد سواء الناتجة عن التأخير فى تقديم أدوات أو أوامر الدفع أو عن القصور فى تقديم أو طلب أو تحصيل إشعار بعدم الدفع أو الإمتناع عن دفع أية مبالغ، وأحقية البنك فى إسترداد أى مبالغ تكون دفعت مقدماً ولم يتم تحصيلها.
٤١. فيما يخص العمليات بالعملة الأجنبية بغير عملة الحساب يقر العميل بتحملة كافة مخاطر التغيرات فى أسعار صرف العملات بين تاريخ السحب/الصرف وتاريخ الدفع/التسوية وأن البنك غير مسئول عن تحمل أى خسارة قد تنشأ عن تغيير أسعار الصرف.
٤٢. يفوض العميل البنك بالخصم على حسابه تلقائياً أية مبالغ قد تم إضافتها للحساب عن طريق السهو أو الخطأ وإجراء القيود المحاسبية التصحيحية اللازمة، كما يفوض البنك فى كشف حسابه فى حالة عدم وجود رصيد كافي لتنفيذ هذا الإجراء مع إقرار العميل بالموافقة على تحمله كافة العمولات والعوائد المدينة المترتبة على ذلك، ويتم إخطار العميل بقيد المعاملة التصحيحية من خلال إظهارها فى كشف الحساب.
٤٣. إذا أصبح أى من حسابات العميل مدينياً أو مكشوفاً لصالح البنك بدون موافقة مسبقة من قبل البنك لأى سبب كان فإنه يترتب على ذلك أحقيه البنك فى إحساب عائد مدين بالإضافة إلى عمولة أعلى رصيد مدين على الرصيد اليومي تحتسب وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه.
٤٤. يحق للبنك دون الرجوع إلى العميل فى أى وقت أن يدمج أو يوحد جميع أو أى من حسابات العميل لدى أى من فروع وبأى عملة كانت، وأن يقوم بالمقاصة أو تحويل أو خصم أى مبلغ أو مبالغ قائمة لصالح أى حساب أو حسابات أو أى مبلغ يصل الى البنك لحساب العميل لسداد قيمة أى شيكات مسحوبة من العميل لصالح الغير أو سداد أى الإلتزامات تكون مستحقة للبنك على العميل فى أى حساب آخر ولأى سبب آخر سواء كانت تلك الإلتزامات أو المستحقات مدينياً بها للبنك بصفة أصلية أو ناشئة عن أية تسهيلات ائتمانية أو قروض يكون البنك قد منحها لصاحب الحساب أو يكون صاحب الحساب ملتزماً بها أمام البنك بصفته كفيلاً لغيره، ويجوز إجراء عمليات الدمج والتوحيد والمقاصة والتحويل والخصم المشار إليها فى هذا البند لمرة واحدة أو عدة مرات وفى أى وقت وبمطلق حرية البنك، كما أن ممارسة أو عدم ممارسة البنك لحقه بمقتضى هذا البند لا يؤثر على حقه فى أى ضمان قد يكون فى حيازة البنك.
٤٥. يفوض العميل البنك فى خصم المصروفات الناشئة عن هذا الحساب كمصاريف فتح الحساب ومصاريف خدمة الحساب السنوية والبريد والسويفت والتأمين والعمولات وخلافة وكذلك الرسوم والمصاريف الناشئة عن عقود الرهن وقيدها وكافة المصروفات الأخرى وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة.
٤٦. لا يستحق عائد على الأرصدة الدائنة فى الحساب الجارى إلا بموافقة مسبقة من البنك.
٤٧. أية وكالة أو تفويض أصدره أو قد يصدره العميل سواء قبل أو بعد فتح الحسابات عاماً كان أو خاصاً إذا كان من شأنه أن يتيح للوكيل أو المفوض التصرف بحسابات العميل يبقى نافذاً إلى حين قيام العميل بإخطار البنك خطياً بخلاف ذلك.
٤٨. للبنك ودون الإزام عليه أن يعتمد أى تفويض أو توكيل مصادق على صحة توقيع العميل من المراجع الرسمية لأية دولة أو البنوك المراسلة حتى وإن كان توقيع العميل غير مطابق لنموذج التوقيع المحفوظ لدى البنك.
٤٩. فى حالة إلغاء التوكيل/التوكيلات الصادرة من العميل يتعين على العميل إخطار البنك بموجب طلب كتابى يقدم إلى البنك أو بخطاب مسجل بعلم الوصول (البريد المسجل) ولا تسرى تعليمات الإلغاء إلا من يوم العمل التالى لتاريخ وصولها إلى علم الفرع الذى يحتفظ بالحسابات ولا يكون البنك مسؤولاً عن أى تعاملات قد تمت قبل هذا التاريخ.
٥٠. يحق للعميل إغلاق الحساب فى أى وقت وذلك من خلال تقديم طلب كتابى إلى البنك شريطة أن:
- يتم سداد أية مبالغ مستحقة للبنك قبل إغلاق الحساب.
  - سداد كافة التسهيلات الائتمانية والإلتزامات (إن وجد).
  - سداد مصاريف إغلاق الحساب وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه.
  - إعادة كافة الشيكات غير المستخدمة وفى حال تعذر على العميل إعادتها، فإنه يتحمل أية خسائر أو أضرار تنتج عن سوء إستخدام مثل هذه الشيكات.
  - إعادة كافة البطاقات الصادرة على الحساب إلى البنك.
- ويقوم البنك بتنفيذ طلب العميل خلال خمسة أيام عمل، إلا فى الحالات الخاصة التى قد تؤدى إلى تأخير تنفيذ الطلب مثل الوارد أعلاه على سبيل المثال وليس الحصر.
٥١. يقر العميل بأنه فى حالة عدم تعامله على الحساب لمدة ١٢ شهر يصبح الحساب راکداً ويحق للبنك خصم مصاريف شهرية إضافية على الحساب بالإضافة إلى أية عمولات ومصاريف أخرى وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة حتى يتم تنشيطه مرة أخرى عن طريق زيارة الفرع وتحديث البيانات والتوقيع على المستندات اللازمة لتنشيط الحساب.
٥٢. للبنك الحق، فى أى وقت من الأوقات ودون إبداء أى أسباب وفقاً لقراره المطلق، إغلاق حساب/حسابات العميل مع إبراء ذمة البنك من أى الإلتزام مالى فيما يتعلق بالحساب المغلق وذلك بإصدار شيك مصرفى بالمبلغ الدائن الموجود بالحساب فى ذلك الوقت بعد خصم أية مبالغ مستحقة على العميل لصالح البنك وإرسال خطاب بالبريد المسجل إلى العميل على آخر عنوان ثابت لدى البنك لزيارة الفرع ماسك الحساب لإستلام الشيك المصرفى ودون أى مسؤولية على البنك، كما أنه يجوز للبنك إتخاذ أى إجراء لإقفال الحساب على الفور إذا ما رأى البنك أن العميل قد قدم معلومات خاطئة / غير مكتملة فى أى وقت، أو فى حالة إستخدام الحساب بشكل غير قانونى أو فى حالة إخلال العميل بهذه الشروط والأحكام.
٥٣. تعتبر سجلات البنك ومستنداته وقيوده وحدها دليلاً قاطعاً فى أى خلاف أو نزاع قد ينشأ بين العميل والبنك.
٥٤. إذا ما طرأ أى نزاع بين العميل والبنك وطرف ثالث حول أية عملية مصرفية فإن العميل يفوض البنك تقيضاً لا رجعة فيه بحجز أى مبلغ يدور حوله النزاع لحين البت فيه قضاء أو رضاه دون أن يحق للعميل المطالبة بأية عوائد أو تعويض.
٥٥. يفوض العميل البنك تقيضاً نهائياً وغير قابل للإلغاء أو الرجوع فيه بتسجيل كافة المكالمات الهاتفية التى تتم من خلال مركز الخدمة الهاتفية بحيث تكون بمثابة دليل نهائى وقاطع فى الإثبات ولا يمكن الاعتراض عليها مطلقاً.
٥٦. يخضع هذا العقد وشروط إستخدام جميع خدمات البنك لقوانين جمهورية مصر العربية وأى نزاع ينشأ حول تفسيرهم أو تنفيذهم يكون النظر فيه بالمحاكم المختصة بجميع درجاتها داخل جمهورية مصر العربية.